مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

أثرْ الالتزام بمبادئ الحوكمة في مُستوىَ الإفصاح الِاختياري (دِراسةِ ميدانيّةِ في الشركات الِمُدرجةِ في سُوق العراق لِلأوراق الِماليّة)

المشرف أ.د. رزان شهيد
الباحث علي جاسم عبد راضي
جامعة الجنان / كليةِ إدارَةِ الِأعَمالِ / قسم المحاسبة

المستخلص
سعت الدراسة بشكل رئيسي الى "اختبار أثرْ الِالتِزام ببعض مبادئ الِحوكمة (مبدأ بحقوق المساهمين، مبدأ الإفصاح والِشفافيّةِ، مبدأ لِجان الِتدقيق) فيْ مستوى الإفصاح الاختياري" ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي التحليلي في الاطار النظري وعلى الكمي في الاطار العملي، كما قام بتسمم استبيان وتوزيعه على مجتمع البحث الذي تكون من إدارات شركات السوق المالية في العراق حيث بلغت الشركات المشاركة في هذا السوق تقريبا (١٠٥) شركة وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة للدراسة، حيث أن حجم العينة المناسب لمجتمع الدراسة هو ٣٨٤ مفردة لذا لضمان الحصول على استجابة عالية قام الباحث بتوزيع ٤٠٠ استبيان استعيد منها ٣٨٤ استمارة وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصل الباحث الى نتيجة أساسية ومفادها" يوجد أثر لحَوْكمة الشركات بأبعادها (مبدأ بحقوق المساهمين، مبدأ الإفصاح والِشفافيّةِ، مبدأ لِجان الِتدقيق) على مستوى الإفصاح الاختياري في العينة المدروسة وذلك من وجهة نظر الافراد المبحوثين.

Abstract
The study mainly sought to "test the impact of adherence to the principles of governance in the level of voluntary disclosure".
Iraq, where the companies participating in this market reached approximately (١٠٥) companies, and a random sample was chosen for the study, as the size of the appropriate sample in the study community is ٣٨٤ individuals, so to ensure obtaining a high response, the researcher distributed ٤٠٠ questionnaires, of which ٣٨٤ were retrieved, and after analyzing the data and testing hypotheses The researcher came to a basic conclusion that "there is an effect of corporate governance in its dimensions (principle of shareholders' rights, principle of disclosure and transparency, principle of audit committees, principle of account inspectors, principle of internal auditor) on the level of voluntary disclosure in the studied sample from the point of view of the respondents.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعتبر حوكمة الشركات من اهم المواضيع الحالية للشركات ، و خاصة ان الازمات المالية على مر السنين التي شكلت الاقتصاد العالمي الحالي بجميع معاييره وهذا ما جعل مصطلح حوكمة الشركات من الاولويات.

وتركّز الحوكمة بمفهومها العام على الحدّ من استعمال السلطة الاداريّة ضدّ مَصالِح المساهمين في الشركة ، كما تشمل الحوكمة تنشيط فعاليةِ مَجالِس الإدارةِ فيّ الشركات، والعمل على تفعيل الدور الرقابي الداخلي ومراقبة تطبيق الخطط، و ايضاً الحرص على الشفافية داخل الشركة.

بمعنى اخر تعتبر الحوكمة في الشركات منهج إصلاحي وآلية عمل حديثة يُمكنها العمل بشكل واضح على ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بتشكيل حُدود تساعد المصالح العامة والحقوق الخاصّة للمساهمين. (الشيرازي، ٢٠١٦: ص٤٥).

مشكلة الدراسة

تلقي هذه الدراسة الحالية الضوء على المشاكل الاساسية التي تواجهها الشركات و منها : تدني مستوى الافصاح الذي يعتبر احد ابرز اسباب انهيار الشركات الكبرى خلال الازمات المالية التي شهدها العالم الاقتصادي مما دفع الدول و العراق واحد منها الى الزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الى الافصاح بشكل دقيق عنّ المعلومات الخاصةِ بها إضافةِ الى المعلوماتْ الواردةِ فيّ معايير الابلاغ المالي الدوليةِ، مما أدى الى نشأتْ مصطلح الإفصاح الاختياري، و في هذا السياق امتنعت بعض الشركات عنّ تبنّي هذا النوع من الإفصاح، والسبب يعود الى ارتفاع تكلفةِ جمع ونشر المعلوماتْ، وخوفها من اختلال وضعها التنافسّي فيّ الاسواق . (فهد،٢٠١٩: ص ٢٧-٢٦)

من هنا تظهر فجوةِ كبيرة بين مستوى الإفصاح الفعلي والمتوقع – من قبّل مستخدمي التقارير المالية -عنّ المعلوماتْ الإضافيّةِ، حيث يتطلب كافّة مستخدمي التقارير المالية المزيد من الإفصاح عنّ المعلوماتْ الإضافيّةِ بينما تتحفظ في بعض الاحيان إدارةِ الشركات عنّ الإفصاح عنّ بعض المعلوماتْ لأهداف شخصية في بعض الاوقات.

من هنا يمكن تحديد العنّاصر التي قد تؤثر فيّ مستوى الإفصاح الاختياري منها: لجان التدقيق، التركيب الهيكلي لمَجلسّ الإدارةِ، التركيب الهيكلي للملاك، لذلك برز موضوع الحوكمة بشكل اكبر نتيجةِ لما تقدمه من ضبط للحقوق والواجباتْ المتنوعة بين كافّة الجهاتْ المتعاملةِ مع الشركةِ، ونشاتْ فكرةِ احتماليةِ تأثيرها علّيَ مستوى الإفصاح الاختياري.

و من هنا يمكن اعتبار المشكلة الاساسية للدراسة بالتساؤل التالي:

هل هناك أثرْ للالتزام بمبادئ الحوكمة فيّ مستوى الإفصاح الاختياري؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أثرْ للالتزام بمبدأ الحكومة المتعلق بحقوق المساهمين فيّ مستوى الإفصاح الاختياري؟
- هل هناك أثرْ للالتزام بمبدأ الحكومة المتعلق بالإفصاح والشفافيّةِ فيّ مستوى الإفصاح الاختياري؟
- هل هناك أثرْ للالتزام بمبدأ الحكومة المتعلق بلجان التدقيق فيّ مستوى الإفصاح الاختياري؟

فرضياتْ الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

هناك أثرْ لِلالِتزام بمبادئ الحوكمة فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلةِ الفرعيةِ التاليةِ:

- هناك أثرْ لِلالِتزام بمبدأ الحوكمة المتعلِق بحقوق المساهمين فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.
- هناك أثرْ لِلالِتزام بمبدأ الحوكمة المتعلِق بالإفصاح والشفافيّةِ فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.
- هناك أثرْ لِلالِتزام بمبدأ الحوكمة المتعلِق بلِجان التدقيق فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.

أهداف الدراسة

ان الهدف الرئيس من هذه الدراسة يتمثل ب :

اختبار أثرْ الالِتزام بمبادئ الحوكمة فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية

- اختبار أثرْ الالِتزام بمبدأ الحوكمة المتعلِق بحقوق المساهمين فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.
- اختبار أثرْ الالِتزام بمبدأ الحوكمة المتعلِق بالإفصاح والشفافيّةِ فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.
- اختبار أثرْ الالِتزام بمبدأ الحوكمة المتعلِق بلِجان التدقيق فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.

أهميّة الدراسة

الأهمية العملية:

إن أهمية الدراسة الحالية تأتي من خلال أهمية وفوائد الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات خلال تنظيم العلاقاتْ المتضاربةِ لِكافّة الجهاتْ المتنوعة المتعلِقةِ بالشركة.

كما تَأتي أهمية الدراسة مِن أهمية الإفصاح الاختياري وما يقدمه مِن بياناتً مهمةِ لِكافّة الجهاتْ المستخدمةِ لِلبَياناتْ المالية، وضرورةِ اختبار أثرْ الالِتزام بمبادئ الحوكمة كونه أحد أهم العوامل التي تؤثر فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.

الأهمية العلمية:

يعتبر قضيّة الحوكمة والإفصاح الاختياري مِن المواضيع التي لِازالت قيد الدراسة والدراسة، وهناك جدليةِ لِازالت قائمةِ حول وجود أثرْ لِلالِتزام بمبادئ الحوكمة فيْ مستوى الإفصاح الاختياري.

متغيرات ونموذج الدراسة

المتغير المستقل الرئيسي: حَوْكمة الشركات.

المتغيرات المستقلة الفرعيَّةِ:

- مبدأ بحقوق المساهمين.
- مبدأ الإفصاح والشفافيّةِ.
- مبدأ لِجان التدقيق.

المتغير التّابع : مستوى الإفصاح الاختياري .

كما فيْ الشكلّ (١):

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

شكل رقم (١) نموذج الدراسة

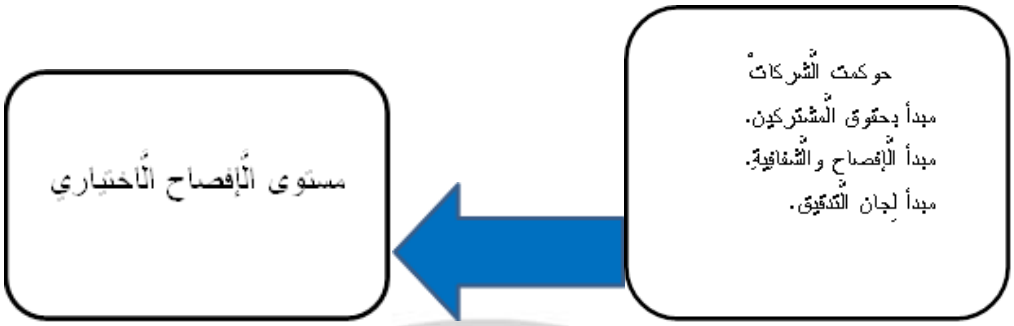

- يشمل مجتمع الدراسة على إدارات شركات سوق العراق للأوراق المالية حيث بلغت الشركات المشاركة في هذا السوق تقريبا (١٠٥) شركة بأجمالي مفردات مجتمع أكثر من ٨٠٠٠٠ موظف.
- عينة الدراسة: لقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً لأسلوب العينة العشوائية البسيطة لأنها الأكثر تمثيلاً لمجتمع البحث، وتعتبر أقل تحيزاً من أنواع العينات الأخرى بسبب العشوائية، وأكثر إمكانية لتطبيق الاختبارات المستخدمة وذلك بالاعتماد على جداول مورغان وكريسي حيث أن حجم العينة المناسبة بمجتمع الدراسة هو ٣٨٤ مفردة لذا لضمان الحصول على استجابة عالية قام الباحث بتوزيع ٤٠٠ استبيان.

أبعادَ الدراسة

١- الحدود الموضوعية: تم دراسة أثرْ الِالتِزام بثلاثة مبادئ لِلحوكمة فيْ مستوى الإفصاح الاختياري لِشْركاتْ سُوقْ العراق للأوراق المالية.
٢- اما الحدود الِمكانيةِ: تم الدراسة عَلِىَ عينةِ عشوائيةِ للشركات الِمَوجودةَ فيْ سُوقْ العراق لِلأوراقَّ المالية.
٣- أما ما يتعلِق بالحدود الِزمانيةِ فستتم الدراسة لِعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

القسم النظري

مبادئ الحوكمة

تَعريفْ حوكمة الشركات

عرَّف الِعديد مِن الِباحثين موضوع حوكمة الشركات و مِنها ما يلِي:

- فقد عرفها (Velury et al., ٢٠٠٥, p١٧) بأنها مجموعة مِن الِإجراءاتْ الِتيْ تجعل الِجهاتْ ذاتْ الِعلِاقةِ تستطيع مراقبةِ أداء إدارةِ الِشركة، وتخفيْض الِتعارض بَيْنْ الِإدارةِ وأصَّحاب رأس مال الِمستثَمرين فيْها.
- أما (تلِاحمةِ، ٢٠١٢، ص٩) فقد عرفت الِحوكمة بأنها الآلية الِتيْ تسمح لِلشركة مِن الِحصولّ عَلِىَ الِتمويلِّ، وتكفل تعظيم قيْمةِ أسَهمْ الِشركة، فضلاً عن استمراريتها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

- وقد عرّفتها مؤَسْسةِ التِمويلِ الدَّولِيةِ (IFC, ٢٠٢١, p٣) الهياكل التِيْ يتمْ خلالها توجيه الشركات والتِحكّم بها لمساعدتها عَلِىَ العمل بطريقة أكثر كفاءةِ وتصبح الشركات أكثر شفافيْةِ وامتثالِا لِلمُساءلِةِ أمام المِستثمرين والتِيْ تُساعد عَلى التطوير وتوطد النِموْ الِاقتصاديْ وتواجد فُرص العمل.
- وعرّفها (الشِنطي، ص١٢) تتجلى بالمِبادِئْ والقواعد المتضمنة تطبيق الِأعمال والنِشاطاتْ بكفاءَةِ وفاعلِيْةِ، بشكل تضمْنِ تقويةِ الأداء الِإداريْة والمالي، ثمْ تقويةِ قدرتها التِنافسيْةِ.
- مِما سبق نستخلص أن حوكمة الشركات هي تشكيلةِ مِن الِأنْظمةِ وآليات الِرقابةِ والتوجيه التِنفيْذيْةِ وتصحيح الِإدارةِ لزيادة كفاءةِ الأداء وتأمين الِجُودَة والتِميْز والمِنافسةِ وتحقيق المِوثوقيْةِ.

مبادئ الحوكمة

تم وضع أول مبادئ لِحوكمة الشركات فيْ عام ١٩٩٨ مِن قبل مِنظّمةِ التِعاون الِاقتصاديْ، وفيْ عام ١٩٩٩ تمت المِوافقةِ عَلِىَ عدة معايير وضوابط أصبحت مِنطلِقاً لِتطوير مبادئ الِحوكمة، وقامت بعض الشركات الِأخرى بالتِعديل عَلِىَ مبادئ الِحوكمة مثل OECD، لِتصبح ستةِ مجموعاتْ

أولاً: حقوق المساهمين:

أوضح (الِسعدني، ٢٠٠٩، ص١٩٦) ان اهم ما اكدت عليه الحوكمة هي ضمان و تفعيل حقوق المساهمين بالشركة :

وتضم الِحقوق الِرئيسيْةِ للمساهمين ما يلِي:

- توفيرطرق مضمونة لتسجيل المِلكيّةِ (الاسهم).
- امكانية تحويل او نقل ملِكيّةِ الِأسَهم.
- القدرة على الوصول الى المعلومات التِي تخص المؤسسة فيْ الِوقت الملائم وبصفةِ مِنتظمةِ.
- المِشْارِكةِ والتصويت فيْ الِاجتماعاتْ الِعامةِ للمساهمين .
- المشاركة في عملية انتخاب أعضاء مَجلِسّ الِإدارَّةِ .
- امكانية الِحصول عَلِىَ حصص مِن أرباحْ الشركة عند تحقيق ارباح بطبيعة الحال.
- بالِإضافة الى تمكن المساهمين من الحصول عَلِىَ المعلومات الكافية التِيْ ترتبط بالتِغييراتْ فيْ الشركة وأهمها:

١. التِعديلِاتْ التي قد تطرق على النِظامّ الأساسي أو فيْ مواد الاساسية لتأسِّيس الشركة أو غيرها مِن الِوثائق الِرئيسيْةِ لِلمؤسْسةِ .
٢. اصدار او طرح أسَهمْ إضافيْةِ .
٣. و أيةِ معلمات مالية غير عاديةِ اخرى كبيع اصول الشركة مثلاً .

توفر الحوكمة للمساهمين فرص المِشْارِكةِ فيْ اتخاذ قراراتْ داخل الِشركة.

١. السماح لصغار المساهمين مِن المِشْارِكةِ بعمليةِ الِرقَابةِ عبر الإفصاح عنَّ الِهيكلِيةِ والتِراثيةِ الرأسمالية.
٢. اتاحة الفرصة للجهاز الِرقابي بالعمل اعلى مستوى من الكفاءةِ والفعالية والشفافيْةِ.
٣. توفيْر صيغةِ مِناسبةِ لِطرق وقوائم الإفصاح وذلِك لِتسهيل عملية الِرقابة والِذي يلق بتبعياته عَلِىَ تقويم الأداء بشكل فعال بعد اكتشاف الِأخطاء وتصحيحها.
٤. الغاء العمل بمبدأ الِحصانةِ لِلإدْارةِ الِتنفيْذيةِ.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

ثانياً: الإفصاح والشفافيّة:

تضمن الحوكمة المبدئ و هو الإفصاح الدقيق وفيّ الوقت المناسب بشأن كافةِ التقارير المتعلقةِ بإنشاء الشركة، خاص الموقف المالي ومستوى الأداء وحقوق الملكيةِ وطرق ممارسةِ السلطةِ ويجب أن يتضمن ذلك عدةِ عنّاصر أهمها: (خليل،٢٠١٠، ص٤٢)

١. يشتمل الإفصاح علىَ المعلومات النقاط الرئيسية الآتية:
   - النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
   - أهداف الشركة التي تعمل على تحقيقها.
   - حقوق التصويت و حق الأغلبيةِ منّ ناحية المساهمة.
   - أعضاء مَجلِسّ الإدارّةِ والمديرين التنفيّذيين الرئيسيين، و الصفات و المزايا التي على اساسها تم اختيارهم و مدى توافقها مع متطلبات الشركة و المرحلة التي تمر بها وكذلك المرتب اتهم و المزايا الممنوحةِ لهم .
   - دراسة تفصليه عن عوامل المخاطرةِ المرتقبة و التي يمكن ان توجهها الشركة .
   - المسائل المتعلقة بالعاملين وغيرهم من أصَّحاب المصالحَّ.(مادية كانت او خاصة)
   - هيكليةِ وسياسات حوكمة المعتمدة في الشركة.
٢. يجب أن تتم عمليةِ إعداد ومراجعةِ المعلومات والإفصاح سواء بالنسبّةِ للقضايا الماديةِ وغير الماديةِ وفقاً لمعايير الحوكمة.
٣. القيام بعمليات المراجعةِ السنويةِ وإعداد القوائم المالية بشكل موضوعي من خلال استعمال مراقبَينّ و مدققين خارجيين مستقلين فيّ عمليةِ المراجعةِ
٤. يجب أن تقوم قنواتْ المعلومات بتوزيع المعلومات بالوقت والتكلفةِ المناسبين لمستخدميها.

ثالثاً: مبدأ المدقق الداخلي:

تعتبر لجان التدقيق الداخليّةِ من أهم اللجان التيّ تُسَهمْ علَىَ دعم وإرساء حوكمة الشركات لما تقوم به من مراجعةِ داخليةِ تكتشف خلالها أوجه الغش والاحتيال وذلك خلال المسؤولياتْ الآتية: (خملي، ٢٠١٦، ص٦٣)

١. المُشّاركةِ فيّ تعيين المراقبَينّ الداخليين.
٢. وضع خطط المراجعةِ الداخليّةِ وغَاياتها والتحقق من درجة فعاليتها وفق المعايير المهنيةِ.

الإفصاح الاختياري

في السنوات الاخيرة اهتم الباحثين بموضوع الافصاح الاختياري وذلك لما يقدمه من ميزات ايجابية للشركة على المستوى المحلي و حتى العالمي .

و يلعب الافصاح الاختياري دوراً هاماً في سد المتطلبات المتزايدةِ لمستخدمي المعلومات المُحَّاسبّيةِ، ولكن تتوقف اهمية الافصاح بصفةِ أساسيةِ علَىَ جُودَة التقارير المالية التيّ تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصةِ بتلك الشركات. و جودة التقارير لا تتحقق الا خلال تدعيم مستوياتْ الإفصاح الاختياري فيها التيّ تنشرها الشركات.

لذا يمكن اعتبار الإفصاح الاختياري الخطوةِ الاساسية و الأخيرةِ فيّ العمليات المُحَّاسبّةِ وجزء مفصلي من التقارير المالية التيّ تقوم الشركات بإعدادها لتوضيح مركزها النّقدي ونتائج أعمالها بشكل دوري منتظم وذلك لإيصال المعلومات مستخدميها التيّ تساعدهم فيّ اتخاذ القراراتْ الاقتّصاديةِ الاصح و الافضل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

للمرحلة التي تمر بها الشركة، ويكون الإفصاح خلال العرض المحاسبي للبيانات المالية الإضافيّةِ التيْ تريد الشركة كشفها فيْ سُوُق رأس المال.

سنقوم فيْ هذا الفصل باستعراض مفهوم الإفصاح الاختياري والهدف منه وأهميته وكيفيّةِ قياسه والعوامل المؤثرةِ به.

مفهوم الإفصاح الاختياري

تناول العديد من الباحثين مفهوم الإفصاح الاختياري ووضعوا له تعاريف عديدةِ نذكر منها ما يلي:

- حيث عرفه (أبولو، ٢٠١٣، ص٢٣) أنه مجموع المعلومات التي تقدمها الادارة التنفيذية فيْ التقارير المالية للشركات دون أي نص قانوني يلزمها بذلك او حتى جهات رقابيةِ تطلب ذلك بشكل رسمي ، ولكن يطلبه اي طرف من أصحاب المصالحَ الأساسيين بالشركة.
- فيْ حين عرفه (المطارنةِ، ٢٠١٩، ص١٣) بأنه الإفصاح عنَّ المعلومات خارج البيانات المالية وغير ملزمةِ بالقواعد أو المعايير المُحَّاسبيْةِ، وتتم بمبادرةِ من الشركة لتلبيةِ متطلبات أصحاب المصالحَ الذين يسعون للاطلاع على معلومات اضافية.
- بَيْنما عرفته (Vela Shani, ٢٠١٩, p١٠) علىَ أنه الأداة الفعالة لنقل المعلومات الداخليّةِ الى أصحاب المصالحَ.
- وقد عرفه (دحدوح وحمادةِ، ٢٠١٨، ص١٩٥) بأنه تقديم المعلومات المتعلقة بالشركة زيادة علىَ المتطلبات المهنيةِ والقانونيةِ والتنظيميةِ، وتقديم خياراتْ حرةِ من قبل إدْارةِ الشركة تبدو ملائمةِ للجهاتْ الخارجيّةِ، ومعلومات مالية وغير مالية ترتبط بأصحاب القرار.
- مما سبق نستنتج أن الإفصاح الاختياري هوَ ما تقوم الشركات بعرضه من معلومات إضافيّةِ علىَ المعلومات المنشورة فيْ التقارير المالية بهدف مساعدةِ أصحاب المصالحَ باتْخاذ قراراتْ صحيحةِ، وأيضاً يضفيْ شفافيّةِ ومصداقيةِ فيْ التعاملاتْ مما يشجع المستثمرين علىَ التعاقد مع هذه الشركات.

القسم العملي

اختبار فرضيات الدراسة

اعتمد الباحث على مجموعة من الفرضيات لحل الاشكالية المطروحة والتي تتمثل بالآتي :

هناك أثر للالتزام بمبادئ الحوكمة في مستوى الإفصاح الاختياري.

وتندرج تحت هذا الفرض الفرضيات الفرعية التالية:

أ- هناك أثر للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (حقوق المساهمين) في مستوى الإفصاح الاختياري.

١- تقدير قوة العلاقة بين (حقوق المساهمين) و (مستوى الإفصاح الاختياري) وفق نموذج Cubic:

الجدول (١): نموذج انحدار حقوق المساهمين على الإفصاح الاختياري

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.٧٩٨	.٦٣٧	.٦٣٥	.٤٣٥
The independent variable is حقوق المساهمين			

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

يوضح الجدول رقم ١ أن قيمة معامل الارتباط تساوي ٠.٧٩٨ وهي تدل على علاقة قوية، كما أن قيمة معامل التحديد تساوي ٠.٦٣٧ وقيمة معامل التحديد المصحح تساوي ٠.٦٣٥ أي أن (حقوق المساهمين) يفسر ٦٣.٥% من تباين (مستوى الإفصاح الاختياري).

٢- معنوية تمثيل النموذج:

الجدول (٢): معنوية نموذج انحدار حقوق المساهمين على الإفصاح الاختياري

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	١٢٦.٤١٨	٢	٦٣.٢٠٩	٣٣٤.٥٧٦	.٠٠٠
Residual	٧١.٩٧٩	٣٨١	.١٨٩		
Total	١٩٨.٣٩٧	٣٨٣			
The independent variable is حقوق المساهمين					

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

يوضح الجدول ٢ أن قيمة (sig) تساوي ٠.٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ إذاً النموذج مقبول لتمثيل العلاقة بين المتغيرين المدروسين. إذاً نرفض **" لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (حقوق المساهمين) في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥)** . ونقبل **يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (حقوق المساهمين) في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥)**

- تقدير معلمات النموذج:

الجدول (٣): تقدير معلمات نموذج انحدار حقوق المساهمين على الإفصاح الاختياري

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
حقوق المساهمين	.٤٧٧	.١٧٢	.٤٣٩	٢.٧٦٥	.٠٠٦
(Constant)	٣.٥٧٢	.٣٩١		٩.١٣٣	.٠٠٠

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

يبين الجدول ٣ أن جميع القيم الموجودة في الجدول ذات دلالة إحصائية:

$$y_x = ٣.٥٧٢ + ٠.٤٧٧\ x١$$

حيث أن y_x تمثل مستوى الإفصاح الاختياري ، و x١ حقوق المساهمين.

المعادلة السابقة نجد أن زيادة حقوق المساهمين بدرجة واحدة ستزيد من مستوى الإفصاح الاختياري ب ٠.٤٧٧ درجة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

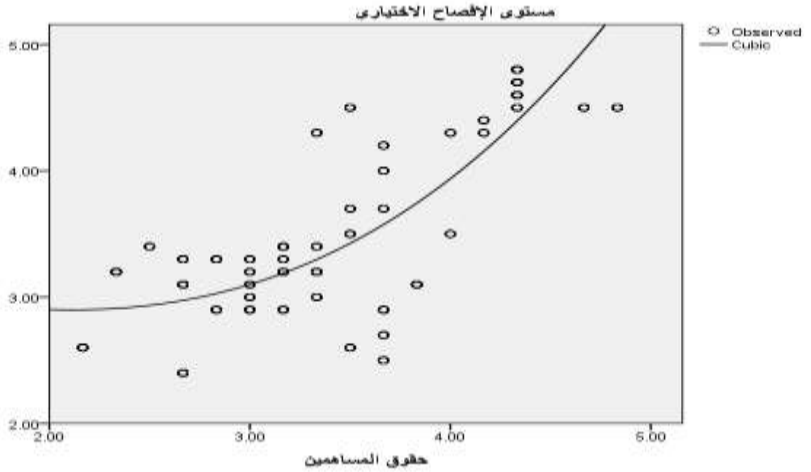

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

ب-هناك أثر للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (الإفصاح والشفافية) في مستوى الإفصاح الاختياري.

١- تقدير قوة العلاقة بين (الإفصاح والشفافية) و (مستوى الإفصاح الاختياري) وفق نموذج Cubic:

الجدول (٤): نموذج انحدار الإفصاح والشفافية على الإفصاح الاختياري

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.٧٣٥	.٥٤٠	.٥٣٧	.٤٩٠
The independent variable is الإفصاح والشفافية			

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

يوضح الجدول ٤ أن قيمة معامل الارتباط تساوي ٠.٧٣٥ وهذا يعني أن العلاقة قوية، أيضاً قيمة معامل التحديد تساوي ٠.٥٤٠ وقيمة معامل التحديد المصحح تبلغ ٠.٥٣٧ أي أن (الإفصاح والشفافية) يفسر ٥٣.٧% من تباين (مستوى الإفصاح الاختياري).

٢- معنوية تمثيل النموذج:

الجدول (٥): معنوية نموذج انحدار الإفصاح والشفافية على الإفصاح الاختياري

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	١٠٧.٠٨٧	٢	٥٣.٥٤٤	٢٢٣.٤١٥	.٠٠٠
Residual	٩١.٣١٠	٣٨١	.٢٤٠		
Total	١٩٨.٣٩٧	٣٨٣			

The independent variable is الإفصاح والشفافية

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

يوضح الجدول٥ أن قيمة (sig) تبلغ ٠.٠٠ ونرى أنها أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ مما يعني أن النموذج مقبول لتمثيل العلاقة بين المتغيرين المدروسين. ولهذا نرفض **" لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (الإفصاح والشفافية) في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥)** .ونقبل **يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (الإفصاح والشفافية) وزيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥) .**

- تقدير معلمات النموذج:

الجدول (٦):تقدير معلمات نموذج انحدار الإفصاح والشفافية على الإفصاح الاختياري

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
الإفصاح والشفافية**	.٠٢٩	.٠٠٢	.٢١٧	١٤.٥٥٣	.٠٠١
(Constant)	٢.٧٠٨	.٢٥٩		١٠.٤٥٩	.٠٠٠

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

الجدول ٦ يبين معاملات النموذج المدروس وجميع القيم في الجدول ذات دلالة إحصائية:

$$y_x = ٢.٧٠٨ + ٠.٠٢٩\ x٢$$

حيث أن y_x تمثل مستوى الإفصاح الاختياري ، و ٢ x الإفصاح والشفافية.

نجد من المعادلة السابقة أن زيادة الإفصاح والشفافية بدرجة واحدة ستزيد من مستوى الإفصاح الاختياري ب ٠.٠٢٩ درجة

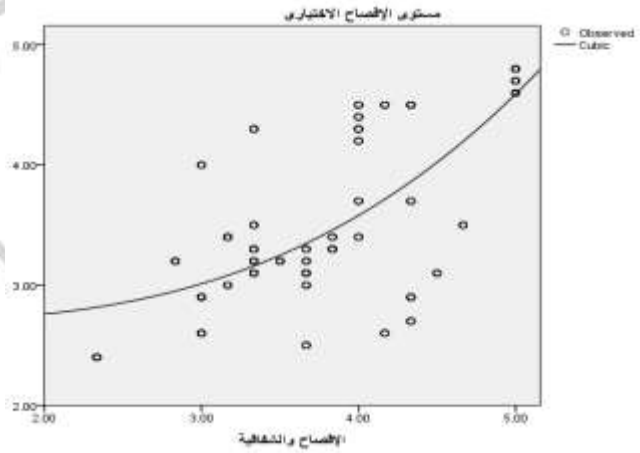

ج-هناك أثر للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (لجان التدقيق) في مستوى الإفصاح الاختياري.

١- تقدير قوة العلاقة بين (لجان التدقيق) و (مستوى الإفصاح الاختياري) وفق نموذج Cubic:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الجدول (٧): نموذج انحدار لجان التدقيق على الإفصاح الاختياري

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.٣٤٦	.١١٩	.١١٥	.٦٧٧
The independent variable is لجان التدقيق			

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

يبين الجدول ٧ قيمة معامل الارتباط وهي تساوي ٠.٣٤٦ وبالتالي العلاقة ضعيفة، وأيضاً قيمة معامل التحديد تساوي ٠.١١٩ وقيمة معامل التحديد المصحح تساوي ٠.١١٥ أي أن (لجان التدقيق) يفسر ١١.٥% من تباين (مستوى الإفصاح الاختياري).

٢- معنوية تمثيل النموذج:

الجدول (٨):معنوية نموذج انحدار الإفصاح والشفافية على الإفصاح الاختياري

ANOVA					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	٢٣.٦٨٥	٢	١١.٨٤٢	٢٥.٨٢٥	.٠٠٠
Residual	١٧٤.٧١٣	٣٨١	.٤٥٩		
Total	١٩٨.٣٩٧	٣٨٣			
The independent variable is لجان التدقيق					

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

الجدول ٨ يبين قيمة (sig) وتبلغ ٠.٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ إذاً النموذج مقبول لتمثيل العلاقة بين المتغيرين المدروسين. ولهذا نرفض **" لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (لجان التدقيق) وزيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥) .** ونقبل **يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (لجان التدقيق) وزيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥)**

- تقدير معلمات النموذج:

الجدول (٩):تقدير معلمات نموذج انحدار الإفصاح والشفافية على الإفصاح الاختياري

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
لجان التدقيق	.٦٨٤	.٣٣٤	.٨١٠	٢.٠٤٧	.٠٤١
(Constant)	١.٣٧٩	.٨٥٨		١.٦٠٧	.١٠٩

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

الجدول ٩ يبين معاملات النموذج المدروس والقيم الموجودة في الجدول ذات دلالة إحصائية:

$$y_x = ١.٣٧٩ + ٠.٦٨٤\ x٣$$

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

حيث أن y_x تمثل مستوى الإفصاح الاختياري ، و x٣ لجان التدقيق.
المعادلة السابقة تعني أن زيادة لجان التدقيق بدرجة واحدة ستزيد من مستوى الإفصاح الاختياري ب ٠.٦٨٤ درجة.

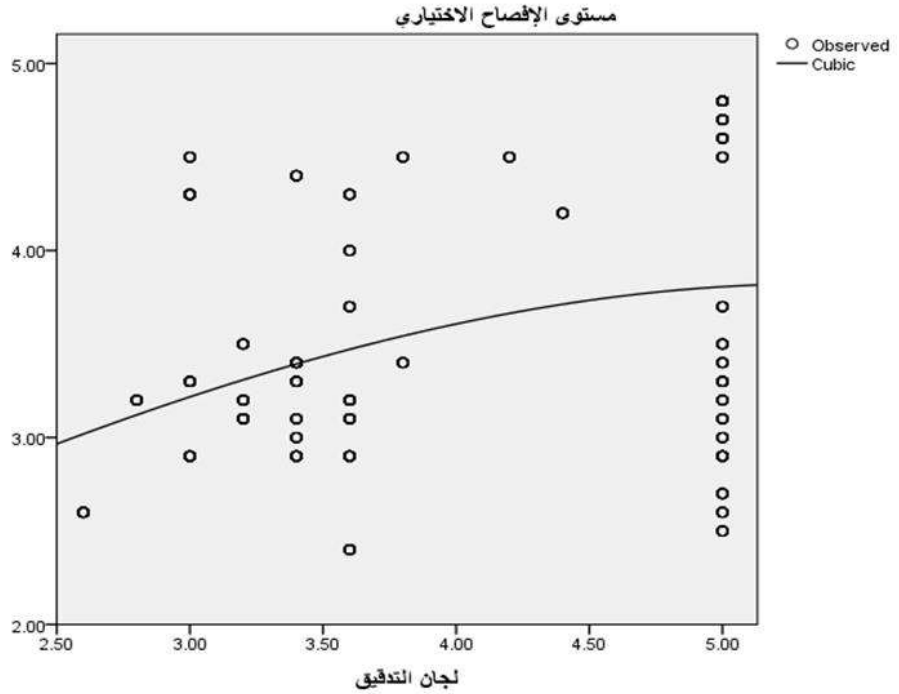

المصدر: تحليل نتائج اجابات المبحوثين

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج

١- نتائج التحليل الوصفي:

- يلاحظ أنه في عينة الدراسة بلغ عدد الذكور (٢١٢) بنسبة ٥٥.٢ %، في المقابل بلغ عدد الاناث (١٧٢) بنسبة ٤٤.٨%.
- تعتبر نسبة الأفراد في العينة المدروسة حاملي شهادة بكالوريوس٦٤.٣% هي الأكبر مقارنة مع باقي الشاهدات، في حين بلغ عدد حاملي الدكتوراه اقل نسبة وصلت الى ٦.٥٪.
- الفئة العمرية الاكثر تواجداً ضمن العينة هي (من ٣١ – ٤٠ سنة) بواقع ٣٨.٥٪ ، أما من أعمارهم ٥١ سنة فأكثر فوصلت نسبتهم الى ٩.٤٪ و هي الفئة الاقل تواجداً.
- من حيث الخبرة بلغت نسبة الافراد التي تقل خبرتهم عن خمس سنوات هي الاكبر و تعادل ٤٥.١% بينما من خبرتهم تتراوح بين عشرة و خمسة عشرة سنة هي الاقل بنسبة ١٤.١% من اجمالي العينة .
- نجد أن الأفراد الذين يعملون كموظفين هي النسبة الاكبر بواقع ٦١.٥٪، أما الذين من مستواهم الوظيفي (معاون مدير) هم الاقل تواجداً و نسبتهم ٤.٧٪.
-

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع والعشرون– آب ٢٠٢٣–محرم ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٢- نتائج اختبار الفروض

- هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (حقوق المساهمين) في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥)
- هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (الإفصاح والشفافية) في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥) .
- هناك تأثير ذو دلالة احصائية للالتزام بمبدأ الحوكمة المتعلق ب (لجان التدقيق) في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة احصائية (a=٠.٠٥)

ثانياً: التوصيات

- فيما يتعلق بحقوق المساهمين، يجب تعزيز جانب تزويد المساهمين بكافة البيانات والمعلومات التي تطلب من قبلهم وتحديداً عن عمل الشركة عبر تقديم تقارير عمل دورية بشكل شهري أو ربعي أو نصف سنوي، كأحد جوانب تعزيز الإفصاح الاختياري لهذه الشركات.
- يجب على الشركة أن تقوم بنشر كافة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللقاءات الدورية التي تقوم بها، على المساهمين من أجل الاطلاع على واقع عمل تلك الشركات والقرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة.
- إن جانب دعم حقوق المساهمين لا يتحقق إلا من خلال تعزيز جانب العدالة في المعاملة من قبل الشركة لكافة مساهميها، وإظهار هذا الأمر بشكل علني لجميع المساهمين.
- القيام بمراجعة دائمة للهيكل التنظيمي في الشركة من أجل تقييم كافة جوانبه، والعمل على معالجة أية ثغرات تنظيمية فيه، من أجل ضمان سلامة الأداء التنظيمي داخل الشركة، والإفصاح عن كافة الإجراءات التي تتم حياله من قبل إدارة الشركة.
- يجب على الشركة إيضاح واقع الهيكل التنظيمي وأن يكون متاح للجميع بشكل مكتوب وعلني.
- في جانب الأهداف والمشاريع المراد إنجازها، يجب على الشركة أن تهتم بشكل مطلق بشرح وإيضاح كافة المفاصل المتعلقة بأهدافها ومشاريعها على جميع العاملين تحقيقاً لمبدأ الإفصاح المنوط بها تحقيقه،
- الامتثال التام لكافة القوانين والأنظمة بما يخص عرض البيانات المالية للشركة، والحرص على دقة وصحة هذه البيانات، والابتعاد عن إخفاء أية نوع من البيانات لأنه يتنافى مع مبادئ الإفصاح في الشركات محل الدراسة.
- بما يخص النظام الرقابي، يجب على الشركة أن تحرص بشكل جدي على الإفصاح عن النظام الرقابي الداخلي المطبق في الشركة، والعمل على تطويره بما يتلاءم مع معايير ومتطلبات الرقابة المحلية والدولية.
- يجب على الشركات محل الدراسة الاهتمام أكثر بالإفصاح عن الدور الاجتماعي الذي تقوم به تجاه المجتمع المحلي، والتحلي بالدقة والموضوعية في التقارير الصادرة من قبها حيال هذا الجانب المهم.

ISSN-2536-0027

- بالنسبة لأسلوب التعامل مع المدققين الخارجيين، يجب على الشركة أن تولي الاهتمام الجدي لآلية التعامل مع المدققين الخارجيين، ومنحهم الحرية والاستقلالية المطلوبة لنجاح عملهم، وتقديم كافة البيانات والمعلومات المطلوبة من قبلهم وعدم إخفاء أي من هذه المعلومات عنهم.
- تعزيز دور وعمل لجان التدقيق في الشركة، من أجل ضمان قيامها بمهامها في مجال مراقبة كافة القوائم المالية والعمليات المالية، وضمان سلامتها، من أجل ضمان سلامة الإفصاح الذي تقوم به الشركة.
- تعزيز آلية الاتصال والتواصل بين الشركة والمدققين الخارجيين من أجل ضمان جودة ونوعية عالية في العمل التدقيقي.
- القيام بمراجعة دورية لكافة الصلاحيات والآليات الممنوحة للمراقبين بخصوص الحصول على المعلومات والبيانات وضمان عدم تسربها لأطراف أخرى من أجل عدم استغلالها بطرق تضر بالشركة.
- في جانب التدقيق الداخلي، يجب الحرص المطلق من قبل الشركة على شمولية عملية التدقيق الداخلي، بحيث تشمل كافة البرامج والعمليات المطبقة في الشركة، والتأكيد على التزام المدقق الداخلي بأن يكون عمله في الشركة متمثلاً بالصدق والنزاهة.

الخاتمة

تناولنا في هذه الرسالة دراسة أثر الحوكمة في مستوى الإفصاح الاختياري، من خلال التطبيق على إدارات شركات سوق الأوراق المالية في العراق، والتي بلغ عددها ٥٢ شركة، وقد تم اعتماد اسلوب العينة العشوائية البسيطة من اجل احتساب عينة الدراسة وذلك بعد ان تم تحديد حجم مجتمع الدراسة الكلي البالغ ٣٨٤، بهدف تحقيق صدق تمثيل عينة الدراسة لنتمكن من تعميمها على مجتمع الدراسة بشكل عام

حيث تضممت الرسالة الإجراءات المنهجية المعتمدة في هذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال تحديد مجتمع الدراسة، وايضا تحديد عينة الدراسة، و كل هذه الاجراءات جاءت بهدف معرفة عدد الاستبانات التي يجب توزيعها ، وقد تم التعرف ايضا على المتغيرات الديموغرافية الموصفة لعينة الدراسة، وقد تم ايضا خلال الدراسة شرح اختبارات الصدق والثبات الخاصة بالاستبانة المصممة من أجل جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، كما تم تحديد حدود الدراسة، و قد تم تحديد ايضا الاختبارات الإحصائية التي لجأ اليها الباحث في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وبعد الانتهاء من عملية التوزيع الاستبانات وفرز الجلابات و تحديد العدد الكلي الصحيح النهائي الخالي من الأخطاء، تم إجراء الدراسة الميدانية وذلك من خلال اجراء اختبارات الصدق والثبات على محاور الاستبانة المختلفة التي ساعدتنا على التعرف على مدى صحة ملائمتها للتحليل الإحصائي، وبعدها تم إجراء الاختبارات الإحصائية الملاءمة على فروض الدراسة، والتي من خلالها توصلنا لمجموعة نتائج للإجابة على كل فرضية.

المراجع

اولاً: المراجع العربية

أ. الكتب :

١. أبو المكارم عبدَ الفتاح ، **المحاسبَةِ المالية المتوسطةِ القياسْ والتقييم والإفصاح المحاسبيْ**، دار المعرفةِ الجامعيةِ، الإسكندريةِ،٢٠١٩.

ISSN-2536-0027

٢. أبو شلو هديل ، **محددات الإفصاح المحاسبيْ الاختياري فيْ شركات المساهمة**، كلِيّةِ التِجّارةِ، جّامعةِ طنطا، مَصر،٢٠١٣.
٣. بوفاة سلِيمان ، **لجنّة التِدقِيق كمقدمةِ لِتفعِيل الحِوكمة ورفع جُودَة التِدقيق فيْ المؤسسة**، المِجلِةِ الجِزائرِيّةِ لِلِاقتصادْ والمالية، العِدد٣، ٢٠١٥.
٤. حسن إيناس ، **الفِجوةِ بَينْ الإفصاح فيْ المِحاسبةِ والإفصاح فيْ التِدقيق فيْ ظل القواعد المحاسبية**، نشرةِ المِجتمعْ العِربيْ لِلمُحاسبَينْ القانونيِين،٢٠١٢ .
٥. الحالِيى ناجي، **المُحاسبةِ المِتوسطةِ- مَشاكل القِياسْ والإفصاح المِحاسبيْ**، دَارْ حَنين، عمّان،٢٠١٦.
٦. خضرْ أحمد ، **الإفصاح الشِفافيّةِ كأحد مَبادئْ الحِوكمة فيْ قانونّ الشركات**، دَارْ الفِكر الجِامعيْ، الإسكندريّةِ ،٢٠١٢.
١. **ثانياً: المِراجعْ الأجنبيةِ**
١. Al-Kara, Mahmoud and Ali, Muhammad, **The Value Relevance of Corporate Voluntary Disclosure in the Middle East –The case of Jordan, Forums Being Presented at the** ٢٠١٠, AFAANZ Conference, www.affanz.org/openconf/ ,٢٠١٠.
٢. Allam, Jahangir, **Financial Disclosure in Developing Countries with Special Reference to Bangladesh" Unpublished Dissertation**, PhD in accounting ,Ghent University, Belgium,٢٠٠٧.
٣. of Accounting & Economics, Vol. ٣٢, ٢٠٠١.